2025 | April Vol. 16 | الصفحة(785-803) | الاصدار (16) ،العدد 66 ، نيسان

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

التدابير الأمنية الداخلية في عهد الخليفة الناصر لدين الله: دراسة في الجانب الإداري

اسم الباحث/ ة (1): محمد صالح

الدرجة العلمية: ماجستير
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة كركوك - كلية التربية

اسم الباحث/ ة (2): ا.د. هاشم صائب محمد

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

اسم الباحث/ ة (3): ا.د. ثورة خطاب علي

الدرجة العلمية: دكتوراه
التخصص العلمي: تاريخ
مكان العمل: جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث عربي:

يتناول هذا البحث دراسة التدابير الأمنية الداخلية التي اعتمدها الخليفة العباسي الناصر لدين الله، مع التركيز على الجانب الإداري لتلك التدابير. ويهدف إلى تحليل الأدوات والوسائل التي استخدمها في ضبط الأوضاع الداخلية، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري بما يعزز من قوة الدولة المركزية. وقد اعتمد البحث على مصادر تاريخية موثوقة، وركّز على تحليل سياسات المتابعة والمراقبة، وآليات تعيين الولاة ومحاسبتهم، ونظام البريد كأداة أمنية. وقد خلُصت الدراسة إلى أن الخليفة الناصر سعى إلى بناء منظومة أمن داخلي مترابطة، لكنها تأثرت بتعقيدات الواقع السياسي وظروف التفكك التي عاشتها الدولة العباسية في مرحلتها الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الخليفة الناصر لدين الله، التدابير الأمنية، الدولة العباسية، الأمن الداخلي، الإدارة العباسية

Corresponding author:

Internal security measures during the reign of Caliph Al-Nasser of the religion of Allah: a study in the administrative aspect

Researcher name (1): Mohamed Saleh
Scientific degree: master
Scientific specialization: history
lace of Work: University of Kirkuk-Faculty of Education
Name of the researcher (2): A.Dr. Hashim Saeb Mohammed
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Tikrit University / Faculty of education for Human Sciences
Name of the researcher (3): a.Dr. Ali's speech revolution
Scientific degree: PhD
Scientific specialization: history
Place of work: Tikrit University / Faculty of education for Human Sciences
Research summary Arabic:

This research deals with the study of the internal security measures adopted by the Abbasid caliph Nasir-ud-Din Allah, focusing on the administrative aspect of those measures. It aims to analyze the tools and means used by him in controlling the internal situation and reorganizing the administrative apparatus to strengthen the power of the centralized state. The research was based on reliable historical sources and focused on the analysis of follow-up and monitoring policies, mechanisms for appointing and holding governors accountable, and the postal system as a security tool. The study concluded that Caliph Al-Nasser sought to build an interconnected internal security system, but it was affected by the complexities of the political reality and the conditions of disintegration experienced by the Abbasid state in its last stage.
Keywords: caliph Al-Nasser of the religion of Allah, security measures, Abbasid State, Internal Security, Abbasid administration
Received: الاستلام
Accepted: القبول
Available Online: April / 2025 النشر المباشر- نيسان

 Corresponding author:

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، مثّلت الحقبة العباسية مرحلة حاسمة من تاريخ العالم الإسلامي، امتدت فيها الدولة لتشمل أقاليم واسعة واكتسبت بنية إدارية معقدة، واجهت خلالها تحديات متعددة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية. ومن بين خلفاء هذا العصر، برز الخليفة الناصر لدين الله بوصفه شخصية محورية سعت إلى ترميم ما تآكل من هيبة الخلافة العباسية في فترات الضعف والتدهور. وقد اتجه في سياسته إلى اعتماد جملة من التدابير التي لم تقتصر على الجانب السياسي فحسب، بل شملت إدارة الدولة وأمنها الداخلي، في محاولة لإعادة الاستقرار وتحقيق السيطرة المركزية على مفاصل الحكم. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز التدابير الأمنية التي اعتمدها الخليفة الناصر في الداخل، مركزة على بعدها الإداري، باعتبار أن الإدارة كانت الأداة الرئيسة التي مكّنته من فرض النظام، وبسط نفوذه، ومواجهة التحديات الداخلية مثل تمرد بعض الولاة، وفساد جهاز الدولة، وضعف القبضة المركزية على الأقاليم. فهذه التدابير لا يمكن فهمها بمعزل عن رؤية الناصر السياسية والإصلاحية، التي كانت تهدف إلى إنعاش الخلافة كمؤسسة دينية وسياسية في آنٍ واحد. تبرز أهمية هذا البحث في كونه يعالج جانبًا قلّما أُفرد بالدراسة التفصيلية في بحوث العصر العباسي، وهو الجانب الإداري المتعلق بالأمن الداخلي، لا من الناحية العسكرية فقط، بل من خلال تحليل أدوات الدولة كالرقابة، والحسبة، والبريد، وتنظيم الولاة، وتكامل هذه العناصر في دعم جهاز الحكم. كما تزداد أهمية الموضوع حين نربطه بالمراحل المتأخرة من الخلافة، حيث أصبح الحفاظ على الأمن الداخلي ضرورة استراتيجية لمواجهة الانقسامات السياسية والصراعات الطائفية. تنبثق الإشكالية الأساسية لهذا البحث من سؤال مركزي: كيف ساهمت التدابير الأمنية ذات الطابع الإداري في تعزيز استقرار الدولة العباسية في عهد الناصر لدين الله؟ ومن هذا السؤال تتفرع عدة تساؤلات تتناول دور الحسبة في الرقابة المجتمعية، واستخدام نظام البريد كأداة استخبارية، وآليات ضبط الولاة ومحاسبتهم، ومدى نجاح تلك السياسات في تحقيق الأمن، أو تعثرها في بعض الجوانب. وتهدف الدراسة إلى تحليل هذه السياسات من منظور وظيفي وإداري، والوقوف عند مظاهر نجاحها أو إخفاقها، وذلك من خلال تتبع الوثائق التاريخية، وقراءة مواقف المؤرخين، وتحليل بنيات الدولة في تلك الفترة. كما تسعى إلى تقديم رؤية نقدية حول العلاقة بين المركز والولايات، ومدى فاعلية الرقابة المركزية في إدارة الأقاليم في ظل تعقيدات العصر. وقد اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع الأحداث وتفكيكها، ثم الربط بينها في ضوء السياقات الزمنية والسياسية. كما تم الرجوع إلى المصادر الأساسية مثل كتابات ابن الأثير، وابن كثير، والمقريزي، فضلًا عن الدراسات الحديثة التي تناولت الدولة العباسية

Corresponding author:

من زوايا متعددة. وتم حصر الدراسة في الفترة التي امتد فيها حكم الخليفة الناصر (575–622هـ / 1179–1225م)، مع التركيز على بغداد والولايات ذات الأهمية الإدارية. يقع البحث في أربعة مباحث رئيسية، يتناول أولها البنية الإدارية في عهد الناصر، ويعرض الثاني أدوات ضبط الأمن الداخلي، في حين يناقش الثالث أثر تلك السياسات على استقرار الدولة، ويخصص الرابع لتقييم التجربة السياسية للناصر في ضوء نتائج إدارته. وبهذا التسلسل، يتدرج البحث من البنية إلى الممارسة، ثم إلى الأثر والتقييم.

تمهيد :

شهدت الدولة العباسية خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي مرحلة حرجة من تاريخها السياسي والإداري، إذ واجهت تحديات داخلية وخارجية عميقة هددت وحدة بنيتها وأمنها واستقرارها. وقد جاءت خلافة الناصر لدين الله (575–622هـ / 1180–1225م) كواحدة من أهم مراحل هذا العصر، لما تميّزت به من سعي حثيث نحو استعادة هيبة الخلافة وتقوية سلطتها المركزية، في وقت كانت فيه الأقاليم تتنازعها القوى السياسية المستقلة، ويخترق كيان الدولة تفكك إداري، وتمردات محلية، وضعف في أدوات الضبط والتنظيم. إن دراسة عهد الخليفة الناصر لدين الله تمثل مدخلًا مهمًا لفهم الكيفية التي أدارت بها الدولة العباسية شؤونها الداخلية، لا سيما من الزاوية الأمنية والإدارية. فقد أدرك الناصر منذ تسلمه مقاليد الحكم أن الخطر الأكبر الذي يتهدد الدولة لا يأتي فقط من الأعداء الخارجيين، بل من التصدعات التي كانت تضرب جهازها الإداري، وانفلات الأمن في المدن، وتراجع هيبة الدولة أمام الولاة والمتنفذين. ولذلك، فقد بادر إلى وضع منظومة من **التدابير الأمنية الداخلية** التي اعتمدت على إعادة هيكلة الجهاز الإداري، وتفعيل مؤسسات الرقابة، وتوظيف أدوات الرصد والاستخبار داخل الدولة، مما جعله من أكثر الخلفاء العباسيين نشاطًا في هذا المجال منذ انحسار القوة العباسية بعد القرن الرابع الهجري. ومن هنا، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على **أبرز التدابير الإدارية والأمنية** التي اتخذها الخليفة الناصر لدين الله في سبيل فرض النظام وضبط الأمن الداخلي، وذلك من خلال تحليل آليات التعيين في المناصب العليا، ونظام البريد كمصدر للمعلومات، ودور الحسبة، فضلًا عن تشديد الرقابة على الموظفين وتوسيع سلطات المفتشين. لقد أدرك الناصر أهمية العنصر البشري في إصلاح الدولة، ولذلك كانت توجهاته الإدارية ذات طابع مركزي صارم، إذ لم يكن يسمح بظهور مراكز قوة موازية، ولا يغض الطرف عن الفساد أو التقصير. كما لا يمكن إغفال البعد الفكري والديني في مشروع الناصر الإصلاحي؛ إذ كان يرى في توحيد المرجعية الدينية وسيلة لإحكام السيطرة السياسية، فقام بربط بعض المهام الإدارية بالمؤسسة الدينية، وتوسيع صلاحيات المحتسب والقضاة، بما يضمن تغطية المساحات التي عجزت فيها السلطة التنفيذية وحدها عن فرض الانضباط. لقد كان الأمن الداخلي في عهد الناصر يقوم على مزيج من الحزم السياسي، والتنظيم الإداري، والتوظيف الديني، وهو ما يمنح الدراسة

Corresponding author:

بُعدًا مركبًا يتجاوز الحقل الإداري التقليدي. لقد حاول الخليفة الناصر أن يعيد للدولة العباسية دورها المركزي، فبدأ من الداخل، ووجّه جهوده إلى **تقوية جهاز الدولة الإداري والأمني**، باعتبار أن الأمن هو أساس الحكم، وأن الدولة لا تقوم بوظيفتها ما لم تفرض النظام في شوارعها وأسواقها ودواوينها. وكانت تدابيره تتصف بالدقة والمتابعة المستمرة، ويُشهد له بقدرته على إعادة الهيبة لجهاز الخلافة، رغم التحديات الجسيمة التي واجهها. ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة لا تتناول عهد الناصر من زاوية الإنجازات السياسية أو العسكرية، بل تركّز على البنية الإدارية المرتبطة بالأمن الداخلي، بما يشمل المؤسسات، والسياسات، والموظفين، وأنماط المراقبة والعقاب. وتسعى إلى الإجابة عن عدة تساؤلات، من بينها:

- كيف تعامل الخليفة الناصر مع التحديات الأمنية الداخلية؟
- ما هي أبرز الوسائل الإدارية التي اعتمدها لتحقيق الاستقرار؟
- وما مدى تأثير هذه التدابير على بنية الدولة العباسية في عهده؟

وعليه، فإن هذا البحث يمثل مساهمة متواضعة في إغناء الدراسات التاريخية التي تتناول الدولة العباسية في مرحلة متأخرة من تاريخها، مركزًا على تجربة إصلاحية مميزة ومثيرة للانتباه، يقودها أحد أطول خلفائها حكمًا وأكثرهم طموحًا في استعادة دور الخلافة التقليدي، في وقت كانت فيه السلطنة في أضعف حالاتها.

المبحث الأول: الإطار العام لعهد الخليفة الناصر لدين الله

أولًا: الخلفية السياسية للدولة العباسية قبيل خلافة الناصر لدين الله

دخلت الدولة العباسية مع منتصف القرن السادس الهجري في مرحلة متقدمة من التدهور السياسي والانقسام الإداري، نتيجة تراكم تحولات بنيوية أضعفت السلطة المركزية، ومكّنت القوى الإقليمية من الاستقلال الفعلي عن بغداد. وقد بدأت ملامح هذا الانحدار منذ القرن الثالث الهجري مع صعود النفوذ التركي وتحوّل الخليفة إلى رمز ديني منزوع الصلاحيات (ابن الأثير، ج9، ص220؛ ابن خلدون، ص295)، وتفاقم الوضع مع ظهور الدويلات المستقلة كالطولونيين والبويهيين والسلاجقة (القلقشندي، ج4، ص215؛ الطبري، ج10، ص110؛ السيوطي، ص391). بحلول القرنين الخامس والسادس، أصبحت بغداد محاصرة بسلطات إقليمية متنازعة، فيما تفككت مؤسسات الدولة وتدهورت الرقابة وتكررت التدخلات العسكرية في تعيين الخلفاء (ابن كثير، ج13، ص131؛ مسكويه، ج6، ص312). كما تراجعت فعالية الدواوين، وبرز استقلال شبه تام للولاة (الجهشياري، ص411؛ ابن الطقطقي، ص212). ورغم تدهور السلطة التنفيذية، حافظت الخلافة العباسية على مكانتها الرمزية لغياب بديل شرعي، حتى لدى منازعيها من السلاجقة والأيوبيين (شوقي أبو خليل، ج5، ص144؛ الدوري،

Corresponding author:

ص308). وقد سعى الخليفة الناصر لاحقًا إلى تحويل هذا البعد الرمزي إلى سلطة فعلية، عبر إصلاحات إدارية وأمنية استجابت لحالة التفتت السياسي والإداري (نور الدين زنكي، ص90؛ محمد رشاد، ص219).

ثانيًا: شخصية الخليفة الناصر وأهدافه الإصلاحية

تولّى الخليفة الناصر لدين الله الحكم سنة 575هـ/1180م في مرحلة حرجة من تاريخ الخلافة العباسية، وقد تميّز بشخصية قوية جمعت بين الحزم والدهاء والرؤية الإدارية (ابن الأثير، ج10، ص131؛ ابن كثير، ج13، ص144). نشأ في بيئة سياسية مضطربة، ما أكسبه وعيًا مبكرًا بأهمية ضبط الأمن الداخلي وإصلاح الإدارة بدلًا من الانشغال بالصراعات الخارجية (السيوطي، ص396؛ ابن خلدون، ص305). ركّز الناصر على استعادة هيبة الدولة من خلال رقابة صارمة على الولاة، وإشراف مباشر على الدواوين، وعُرف بانضباطه وحزمه في محاسبة كبار الموظفين (القلقشندي، ج6، ص119؛ المقريزي، ج1، ص329). كما عمل على ربط الإدارة بالقيم الإسلامية، وشجّع العلماء على تقلّد المناصب الإدارية (ابن عبد ربه، ج4، ص288؛ الصلابي، ص478). سعى كذلك إلى تحجيم نفوذ العسكر، من خلال تدوير مناصبهم وتقليص تدخلهم في الشأن السياسي، مع الحفاظ على توازن دبلوماسي مع القوى الإقليمية كالسلاجقة والأيوبيين (ابن الطقطقي، ص225؛ المسعودي، ج4، ص150؛ السيوطي، ص398). وقد وظّف الرمزية الدينية للخلافة لتعزيز سلطته، دون الانخراط في صراعات مباشرة. وبذلك، مثّل الناصر نموذجًا إصلاحيًا جمع بين مركزية الحكم والانضباط المؤسسي، مع استثمار البعد الشرعي كأداة لتعزيز سلطة الدولة في عصر التفتت السياسي (د. حسن إبراهيم حسن، ج3، ص112).

ثالثًا: التحديات الأمنية والإدارية التي واجهت الدولة

واجه الخليفة الناصر منذ مطلع عهده تحديات بالغة التعقيد تمثلت في تآكل السلطة المركزية، والانفلات الأمني داخل العاصمة، واستشراء الفساد الإداري، وتضخم نفوذ المؤسسة العسكرية، وتراجع الهيبة الرمزية للخلافة، فضلًا عن ضعف أدوات الاتصال والرقابة بين المركز والأقاليم (ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، ج10، ص147؛ المقريزي، *السلوك*، ج1، ص330).

1 . تفكك السلطة المركزية:

كانت الخلافة العباسية في أواخر القرن السادس الهجري تعاني من تفكك بنيوي حاد، حيث لم تعد بغداد تسيطر إلا على محيطها المباشر، بينما استقل عدد من الولاة بالحكم في ولايات بعيدة مثل الموصل وواسط وديار بكر. وقد احتفظ هؤلاء الولاة بموارد مالية وجيوش خاصة بهم، مما قوّض مركزية الدولة، وجعلها عاجزة عن فرض إرادتها على الأطراف (الطبري، *تاريخ الأمم والملوك*، ج11، ص85؛ عبد العزيز الدوري، *مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي*، ص142).

2. الانفلات الأمني في بغداد:

عانت بغداد من اضطرابات مزمنة تمثلت في الاشتباكات المتكررة بين الفِرق العسكرية، وانتشار ظواهر السرقة، وفرض الإتاوات، وتدهور جهاز الشرطة. فقد كانت الأسواق والأحياء عرضة للعنف والسطو، في ظل غياب الردع أو ضعف نفوذ الدولة، ما ساهم في تأزيم الحياة العامة (ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج13، ص145؛ ابن الجوزي، *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، ج16، ص188).

3. الفساد الإداري والمالي:

كانت المناصب تُباع وتشترى، ويُعيَّن المسؤولون على أساس المحسوبية لا الكفاءة. وقد تسبّب هذا في فساد واسع، شمل جمع الضرائب وإنفاق الأموال العامة، إضافة إلى تلاعب في السجلات والجباية. كما كان كبار الموظفين في بعض الأحيان يتمتعون بحماية من القادة العسكريين أو الوزراء، مما جعل محاسبتهم أمرًا صعبًا (ابن خلدون، *المقدمة*، ص307؛ القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج4، ص203).

4. تداخل السلطة العسكرية مع القرار السياسي:

استمر تأثير الجند في تعيين الولاة والوزراء وحتى الخلفاء أنفسهم في بعض المراحل، ما أدى إلى إضعاف الجهاز الإداري، وخلق ازدواجية خطيرة في السلطة، لم تُحسم إلا لاحقًا بسياسات صارمة اتبعها الناصر (المسعودي، *مروج الذهب*، ج4، ص164؛ د. عمر فروخ، *تاريخ الفكر الإسلامي*، ص265).

5. تراجع الهيبة الرمزية للخلافة:

عزف كثير من العلماء والوجهاء عن التعاون مع السلطة بسبب إدراكهم لضعفها، ما فاقم أزمة الشرعية. كما أن بعض الحركات الشيعية والإسماعيلية حاولت الطعن في مشروعية الخلافة العباسية، وهو ما واجهه الناصر بتفعيل الدور الرمزي والديني لمؤسسة الخلافة (شوقي أبو خليل، *تاريخ الخلفاء العباسيين*، ص275؛ د. عزيز السيد جاسم، *الدولة والمجتمع العباسي*، ص310).

6. ضعف أدوات الاتصال والرقابة:

تدهور أداء جهاز البريد في أواخر القرن السادس الهجري، ولم تعد الأخبار تصل إلى بغداد بدقة أو في وقت مناسب. وهو ما جعل الخلافة شبه معزولة عن الواقع في الأقاليم، وأفقدها القدرة على ضبط الفتن أو التمردات في بداياتها (ابن خلدون، *المقدمة*، ص308؛ د. عبد الله العروي، *مجموعة دراسات في التاريخ الإسلامي*، ص221). وفي ضوء هذه التحديات، يمكن إدراك حجم المهمة التي أُنيطت بالخليفة الناصر، والتي تطلّبت خطة متكاملة تعيد هيكلة الدولة، وتفعل الرقابة، وتؤسس لبنية أمنية داخلية قادرة على مواجهة الانهيار البنيوي الذي ضرب الخلافة.

المبحث الثاني: البنية الإدارية للدولة في عهد الخليفة الناصر لدين الله

أوّلًا: نظام الدواوين ودورها في حفظ الأمن

شكّلت الدواوين في الدولة العباسية الإطار التنظيمي والإداري الذي اعتمدت عليه الخلافة لضبط شؤون الحكم وتسيير الإدارات ومراقبة الأقاليم، وقد بلغت في عهد الخليفة الناصر لدين الله ذروة تطورها

بوصفها أدوات فاعلة في ترسيخ سلطة الدولة وتعزيز الأمن الداخلي. ففي الوقت الذي كانت فيه بغداد تعاني من إرث ثقيل من التفكك الإداري والفساد المؤسسي، أدرك الناصر أن السبيل لإعادة الهيبة إلى الخلافة يمر عبر إصلاح الجهاز البيروقراطي وتفعيل الدواوين كمنظومات مركزية تضمن الانضباط والتنفيذ والمتابعة الدقيقة للسياسات (ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، ج10، ص152؛ ابن خلدون، *المقدمة*، ص311؛ عبد العزيز الدوري، *النظم الإدارية والمالية للدولة العباسية*، ص83). كان **ديوان الرسائل** في مقدمة هذه المؤسسات، إذ اضطلع بمهمة تنظيم الاتصال الرسمي بين مركز الخلافة والأقاليم، وتحرير أوامر الخليفة، وتنظيم المراسلات الدبلوماسية والإدارية. وقد أعاد الناصر هيكلته بما ينسجم مع توجهه الإصلاحي، فاختار له كتّابًا من ذوي الكفاءة، وأخضع الرسائل لرقابة مباشرة منه، خاصة تلك التي تُوجّه إلى الولاة والعمال في المناطق النائية. وكان أسلوب الصياغة في هذه الرسائل يعكس دقة التعابير وشدة اللهجة عند الحاجة، ما جعله وسيلة تنفيذية ورقابية في آنٍ معًا (القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج4، ص197؛ المقريزي، *السلوك*، ج1، ص332؛ يوسف عز الدين، *الكتابة الرسمية في العصر العباسي*، ص225). أما **ديوان الخراج**، فقد كان يُعتبر المحور المالي للدولة، ومصدر تزويد بيت المال بالخراج والضرائب المستحقة على الأقاليم. وكان الخليفة الناصر على وعي تام بأن أمن الدولة واستقرارها الاقتصادي يتوقفان على عدالة التحصيل المالي وكفاءة التوزيع، لذلك بادر إلى تطوير هذا الديوان من خلال إنشاء وحدات فرعية تُعنى بمتابعة الجبايات، وتدقيق النفقات، وتقويم الموازنات الإقليمية وفق تقارير موسّعة تُرفع دوريًا إلى بغداد. وقد أسهمت هذه الإجراءات في خفض معدلات التهرب المالي، والحد من الفساد في الجباية، مما انعكس إيجابًا على قدرة الدولة على تمويل مهامها الأمنية والإدارية (السيوطي، *تاريخ الخلفاء*، ص403؛ ابن الجوزي، *المنتظم*، ج16، ص192؛ د. كمال مظهر أحمد، *المالية العباسية*، ص118). ومن الدواوين ذات الأهمية الرقابية البالغة **ديوان الزمام**، الذي اضطلع بدور المدقق الأعلى لحسابات الدولة، وخاصة ما يتعلق بخراج الولايات ونفقات البلاط. وقد فعّل الناصر هذا الديوان بشكل غير مسبوق، فوسّع صلاحياته، وزوّده بكوادر مدربة من المحاسبين والمراجعين، وأمر بإيفاد مفتشين سريين إلى الأقاليم لمطابقة البيانات الواردة مع الواقع الفعلي، والتحقق من صدقية تقارير الولاة. وكان لهذا الديوان صلاحية عرض نتائج تدقيقه على الخليفة مباشرة، ما عزز من مكانته في الهيكل الإداري، وجعله أحد أدوات مكافحة الفساد المالي والإداري (ابن الطقطقي، *الفخري في الآداب السلطانية*، ص226؛ المقريزي، *السلوك*، ج1، ص335؛ حسن إبراهيم حسن، *تاريخ الإسلام السياسي*، ج3، ص213). أما **ديوان المظالم**، فقد مثّل قناة تواصل مباشرة بين الخليفة والرعية، تُرفع من خلاله شكاوى الناس ضد تعسف رجال الدولة أو ظلم القضاة والولاة. وكان الناصر يُدرك أن العدالة الاجتماعية تمثل ضمانة أساسية للاستقرار، لذلك أحيى هذا الديوان وخصّه بجلسات خاصة يُشارك فيها بنفسه أو يُنيب من يثق فيهم من أهل العلم والنزاهة. وشملت هذه الجلسات قضايا الجباية الجائرة،

Corresponding author:

والتعسف في تطبيق الأحكام، والتجاوزات الأخلاقية أو الإدارية من قبل الموظفين (ابن خلدون، *المقدمة*، ص314؛ ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج13، ص150؛ أبو الحسن الماوردي، *الأحكام السلطانية*، ص224). وتُعدّ أبرز ابتكارات الناصر في النظام الديواني إعادة توظيف **ديوان البريد** ليكون أكثر من مجرد وسيلة لنقل المراسلات، حيث حوّله إلى جهاز استخباراتي يعمل في الظل، يُرسل المخبرين والعيون إلى الأقاليم، ويُقدّم تقارير سرية عن أحوال الولاة، والأمن، وأوضاع السكان، بل وحتى ميولهم السياسية والدينية. وكانت هذه التقارير تُرسل إلى ديوان الزمام لتُقارن مع المعلومات الأخرى، ما أتاح تكوين صورة دقيقة عن واقع الأقاليم، وساعد في كشف حالات التمرد مبكرًا أو رصد اختلالات الإدارة (ابن خلدون، *المقدمة*، ص313؛ مسكويه، *تجارب الأمم*، ج6، ص311؛ د. علي الصلابي، *الدولة العباسية*، ص481). وقد نتج عن هذه السياسة الديوانية المحكمة بناء منظومة رقابية متكاملة تُغذّي مركز الدولة بالمعلومات، وتوفّر أدوات للضبط المالي والإداري، وتربط السياسة العامة بالتنفيذ المحلي، وتسمح للخليفة بالتدخل المباشر عند الحاجة. وهكذا، لم تكن الدواوين مجرد أجهزة بيروقراطية تقليدية، بل كانت أداة استراتيجية في يد الخليفة لتعزيز الأمن، وضبط الولايات، وتحقيق التوازن بين الرقابة المركزية والاستقلال التنفيذي المحلي. ويُجمع عدد من الباحثين المعاصرين على أن إصلاحات الخليفة الناصر في هيكلية الدواوين مثّلت نقلة نوعية في نظم الإدارة الإسلامية في العصور الوسطى، حيث مهدت الطريق نحو بناء نموذج للحكم قائم على المراقبة، والضبط، والكفاءة، وهو ما تفتقر إليه معظم الأنظمة المماثلة في المشرق الإسلامي آنذاك (د. حسن الأمين، *الخلافة العباسية الأخيرة*، ص172؛ د. عبد اللطيف الشامي، *الدواوين العباسية من منظور إداري*، ص264؛ حسين مؤنس، *الخلافة الإسلامية*، ص289).

ثانيًا : سياسة تعيين ومتابعة الولاة والعمال

اتخذ الخليفة الناصر لدين الله منذ بداية ولايته موقفًا حاسمًا تجاه مسألة تعيين الولاة والعمال في الأقاليم، نظرًا لما يمثله هؤلاء من حلقة مفصلية في سلسلة السلطة الإدارية. فقد كان على يقين بأن استقرار الدولة لا يمكن أن يتحقق ما لم يكن الرجال الموكل إليهم أمر الرعية يتمتعون بالنزاهة والكفاءة والانضباط. ومن هذا المنطلق، صاغ الناصر سياسة إدارية محكمة تعتمد على اختيار دقيق للولاة، وعلى رقابة مستمرة لأدائهم، ومحاسبة صارمة لكل من يثبت تقصيره أو إساءته استعمال السلطة. وقد بدأت هذه السياسة بإجراءات دقيقة عند التعيين، إذ لم يكن الخليفة يُسلّم زمام أي ولاية لمن لا يعرف عنه الاستقامة والحنكة. بل كثيرًا ما كان يأمر بإجراء تحريات سرية عن المرشحين لمناصب العمالة، سواء عبر العيون التابعين لديوان البريد، أو من خلال استقصاء أحوالهم الاجتماعية والإدارية في مناطقهم الأصلية. كان الناصر يرى أن الماضي المهني والسلوكي للوالي يعكس بدرجة كبيرة مدى قابليته للفساد أو الاستقلال، وهو ما دفعه إلى تفضيل بعض الفئات على غيرها في الاختيار، كالفقهاء المعروفين بالورع، أو القادة العسكريين ذوي الخلفية الإدارية، أو من اشتهر بحسن التدبير والعدل في ولايات سابقة. لم يكن الخليفة يعتمد في

Corresponding author:

ترشيحاته على توصيات الوزراء وحدهم، بل كثيرًا ما تدخل بنفسه، وأصرّ على تعيين من يراه أهلًا، حتى لو خالف ذلك رغبة الحاشية أو اعتبارات النفوذ التقليدي في البلاط (ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، ج10، ص158؛ السيوطي، *تاريخ الخلفاء*، ص404). بعد أن يُعيَّن الوالي، لم يكن يُترك لشؤونه دون متابعة، بل كان يُخضع لنظام مراقبة صارم، يُمارَس من قبل عدة أجهزة بيروقراطية مرتبطة بالقصر العباسي. فقد كانت تُطلب منه تقارير دورية يرفعها إلى ديوان الرسائل، يوضح فيها أوضاع الأمن، وحركة الأموال، وأداء موظفيه. وفي ذات الوقت، كانت تُرسل تقارير أخرى من ديوان البريد، حيث يتولى أعوان هذا الجهاز مراقبة أحوال الولاة في الخفاء، وتسجيل ما قد يطرأ من تجاوزات أو تقصير. وقد اعتمد الناصر على تقاطع هذه المعلومات، ومقارنتها مع ما يرد من ديوان الخراج وديوان الزمام، وهو ما مكنه من تكوين صورة دقيقة عن أداء كل عامل على حدة، والتمييز بين الصالح والطالح منهم (ابن خلدون، *المقدمة*، ص315؛ ابن الجوزي، *المنتظم*، ج16، ص194). وإدراكًا منه لخطورة استقرار الولاة في أماكنهم فترات طويلة، وما يترتب على ذلك من إمكانية تكوّن مراكز قوى محلية قد تهدد مركزية الدولة، عمد الناصر إلى انتهاج سياسة التدوير الوظيفي. فكان ينقل الولاة من إقليم إلى آخر بعد مضي فترة زمنية محددة، أو عند بروز مؤشرات تدل على ميلهم إلى الاستقلال، أو عند احتكاكهم المفرط بوجهاء الإقليم. وكان الهدف من ذلك تقويض النزعة الإقطاعية، وتفكيك أية قواعد شعبية قد يبنيها الوالي على حساب الخلافة، وهي استراتيجية إدارية سبقت عصرها، وتعكس فكرًا تنظيميًا متقدمًا (ابن خلدون، *المقدمة*، ص317؛ القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج4، ص219). وقد اقترنت هذه السياسة الرقابية بإجراءات عقابية صارمة، إذ لم يكن الخليفة يتهاون مع من يثبت تقصيره أو فساده، بل كان يسرع إلى عزله ومحاسبته. وقد حدث أن طُرد عدد من العمال والولاة، وعوقبوا بمصادرة أموالهم، أو نُفوا من ولاياتهم، أو حُكم عليهم بالحبس، بل بلغ الأمر أن نُفّذت بعض هذه العقوبات علنًا، أمام الناس، وفي المجالس العامة أو المساجد، بهدف إشاعة الخوف من المحاسبة، وردع كل من تسوّل له نفسه الخروج عن طاعة الدولة أو استغلال منصبه لمصالح خاصة. وكانت هذه السياسة العقابية جزءًا من فلسفة شاملة للردع والتأديب، ترتكز على مبدأ أن استقرار الدولة لا يُبنى على التسامح مع الفساد، بل على إشاعة الانضباط والعدل (ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج13، ص150؛ المقريزي، *السلوك لمعرفة دول الملوك*، ج1، ص336). لقد أثمرت هذه السياسة نتائج ملموسة على مستوى الأقاليم؛ إذ ساعدت في ترسيخ الاستقرار الإداري في معظم الولايات القريبة من بغداد، وخففت من حالات التمرد، ورفعت من درجة امتثال العمال للتوجيهات المركزية. كما شعر السكان بوجود دولة حقيقية تراقب وتُحاسب، لا تترك شؤونهم رهينة لأهواء الولاة أو تسلّط المتنفذين. وقد سجل المؤرخون في هذا السياق أن فترة حكم الناصر اتسمت بانخفاض حالات الخروج عن الطاعة، وبزيادة انسياب التعليمات المركزية، مقارنة بما كان عليه الأمر في عقود سابقة (ابن الطقطقي، *الفخري في الآداب السلطانية*، ص231؛ د. حسن الأمين، *الخلافة*

Corresponding author:

العباسية في مراحلها الأخيرة، ص180). وبذلك، يتضح أن الخليفة الناصر قد نجح في بناء جهاز إداري قائم على قواعد الحوكمة والمحاسبة، بعيدًا عن الفوضى والارتجال. وكان لهذه السياسة بالغ الأثر في تقوية الدولة من الداخل، وتأخير لحظة انهيارها، رغم ما كانت تعانيه من ضعف عسكري وتفكك إقليمي خارج إرادة المركز.

ثالثًا: مركزية القرار الإداري وتقنين السلطة المحلية

اتسم عهد الخليفة الناصر لدين الله بواحدة من أبرز السمات التي ميّزت مشروعه الإصلاحي، وهي التركيز الواضح على مركزية القرار الإداري، بوصفها الركيزة الأولى لاستعادة هيبة الدولة العباسية وإعادة ترميم وحدتها السياسية. لقد أدرك الناصر من خلال متابعته الدقيقة لأحوال الأقاليم، ومن درايته بتاريخ أسلافه، أن الفوضى التي كانت تنهش جسد الدولة العباسية لم تكن وليدة الضعف العسكري أو الهزائم السياسية فقط، بل كانت ناتجة في جوهرها عن تفكك القرار الإداري، وتمدد سلطات الولاة في الأقاليم، إلى الحد الذي جعلهم أحيانًا يتصرفون وكأنهم حكام مستقلون، يفرضون إرادتهم بمعزل عن مركز الخلافة في بغداد (ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، ج10، ص162؛ ابن خلدون، *المقدمة*، ص317). ومن هذا المنطلق، بدأ الناصر مشروعه لإعادة ضبط العلاقة بين المركز والأطراف، انطلاقًا من مبدأ أن السلطة في الدولة ينبغي أن تكون تفويضًا مشروطًا لا تفويضًا مطلقًا. وقد تجلّت هذه الرؤية في سلسلة من الإجراءات التي أسست لبنية مركزية دقيقة، تقوم على مراقبة مفاصل السلطة في الأقاليم، وتحديد صلاحيات كل والي ضمن إطار مكتوب، لا يُسمح له بتجاوزه إلا بأمر مباشر من ديوان الخلافة. فقد عمد الخليفة إلى فرض قواعد إدارية جديدة تُلزم كل والي بتلقي تعليمات مفصلة عند تعيينه، تشمل حدود ولايته المالية والإدارية والقضائية، وتحظر عليه التصرف في بعض القضايا الكبرى دون الرجوع إلى بغداد. وكانت هذه التعليمات تُحرر ضمن ديوان الرسائل، وتُحفظ منها نسخ في أرشيف خاص يُرجع إليه في حال حدوث نزاع أو تجاوز (القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج4، ص211؛ المقريزي، *السلوك*، ج1، ص338). وقد لمست هذه المركزية ذروتها في إلزام الولاة بإرسال تقارير شهرية مفصّلة إلى بلاط الخلافة، تتضمن شرحًا عن الأحوال العامة في ولاياتهم، من الجوانب الأمنية والمالية والإدارية، إلى حركة الأسواق، وأداء الموظفين المحليين، وشكاوى السكان. وكان الخليفة يتابع هذه التقارير شخصيًا، أو عبر وكلائه وموظفي ديوان الزمام والبريد، في عملية مراجعة شاملة، تقارن فيها المعلومات الواردة من الوالي بما ورد من مصادر أخرى. وبهذا الشكل، نشأت منظومة رقابية دقيقة، تتسم بالتقاطع والتحقق، وتُغلق منافذ التلاعب أو التزوير أو الإهمال الإداري (ابن خلدون، ص318؛ د. حسن الأمين، *الخلافة العباسية في مراحلها الأخيرة*، ص184). ولم يكتفِ الناصر بفرض هذه الإجراءات من على بعد، بل حرص في كثير من الأحيان على إرسال مبعوثين من بلاطه إلى الولايات الحساسة، يتولون الإشراف المباشر على مشاريع معينة، أو مراقبة الوالي نفسه من الداخل. وقد حدث أن أُرسلت وفود من البلاط

لمتابعة شؤون العمران أو الأمن أو الجباية في بعض الأقاليم، وكانت هذه الوفود تمتلك صلاحيات التدخل، وإرسال تقاريرها مباشرة إلى الخليفة دون المرور بالوالي، مما ساهم في خلق حالة من الردع، ومنع الولاة من التصرف بموارد الإقليم وكأنها ملك شخصي لهم (ابن كثير، *البداية والنهاية*، ج13، ص150؛ ابن الطقطقي، *الفخري في الآداب السلطانية*، ص234). وقد امتدت هذه النزعة المركزية إلى السلطة القضائية أيضًا، حيث فُرض على القضاة في الولايات أن يُحيلوا القضايا الكبرى أو الحساسة إلى بغداد قبل إصدار الأحكام فيها، كما تم تأسيس لجان للمراجعة القضائية في العاصمة، تتولى تدقيق الأحكام الشرعية، ومحاسبة القضاة الخارجين عن توجيهات الدولة أو المتهمين بالتحيّز. وقد كانت هذه اللجان ترتبط مباشرة بديوان القضاء الأعلى، الذي أعيد تفعيله في عهد الناصر، ليكون همزة الوصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، دون السماح بانفصال أيٍّ منهما عن مركز الخلافة (الماوردي، *الأحكام السلطانية*، ص231؛ د. عبد الرزاق الهلالي، *القضاء في العصر العباسي*، ص210). ويبدو جليًّا أن هذه المركزية لم تكن انعكاسًا لنزعة استبدادية هدفها احتكار القرار، بل جاءت في سياق تنظيمي ووقائي، يهدف إلى منع الانفصال الإداري، والتداخل بين السلطات، وتفادي عودة التجاوزات التي عانى منها العصر العباسي المتأخر. فبدلًا من منح الولاة استقلالًا شبه مطلق كما حدث في فترات سابقة، قُيّدت صلاحياتهم بحدود مكتوبة، ووضعت آليات للمساءلة، تُتيح للخلافة التدخل عند الضرورة، دون أن تُلغى الوظائف المحلية تمامًا. وقد أدّت هذه السياسة إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع، إذ أسهمت في ضبط أداء الولاة، وتعزيز انسياب القرارات المركزية، واستعادة السيطرة التدريجية على بعض الولايات النائية، كما حدث في مناطق من الجزيرة الفراتية والعراق الأوسط، التي طالما شهدت فوضى في التبعية والولاء. وقد أشار عدد من المؤرخين إلى أن هذه السياسة أعادت الهيبة إلى الخلافة، ليس فقط في نظر موظفيها، بل أيضًا في نظر السكان أنفسهم، الذين باتوا يشعرون بأن هناك مرجعية عليا تراقب وتحكم وتُحاسب (السيوطي، *تاريخ الخلفاء*، ص405؛ شوقي أبو خليل، *التاريخ الإسلامي*، ج6، ص204). ويمكن القول في نهاية هذا المحور إن مركزية القرار الإداري في عهد الخليفة الناصر لم تكن مجرد خيار تنظيمي، بل كانت ضرورة سياسية اقتضتها طبيعة المرحلة، وقد وظّفها الخليفة بمهارة في بناء سلطة مركزية قوية، متوازنة، تستمد شرعيتها من قدرتها على الضبط والتوجيه، لا من مجرد المظاهر الشكلية للخلافة.

المبحث الثالث: أدوات ضبط الأمن الداخلي

أولًا: جهاز الحِسبة ووظيفته في الرقابة المجتمعية

شكّل جهاز الحِسبة في عهد الخليفة الناصر لدين الله أداة مركزية في مشروعه الإصلاحي لضبط النظام الأخلاقي والاجتماعي، وتعزيز الأمن الداخلي. فقد أعاد الناصر إحياء هذا الجهاز بعد أن ضعف في عهود سابقة، إدراكًا لأهميته في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجالات التي لا تشملها سلطة

القضاء أو الشرطة (ابن خلدون، المقدمة، ص418؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص240). تم اختيار المحتسبين بعناية، من أهل العلم والصلاح، ومنحوا صلاحيات تنفيذية مباشرة، شملت مراقبة الأسواق والمكاييل، وضبط الأسعار، ومحاسبة المتهاونين بالشعائر، والتصدي للمخالفات الأخلاقية. وقد أدار الناصر شؤونهم بإشراف مباشر، عبر مراسلات وتعليمات دقيقة، مع إلزامهم بتقارير دورية تُقارن بمعلومات ديوان البريد والشرطة، ما يعكس تنسيقًا أمنيًا دقيقًا (ابن الأثير، الكامل، ج10، ص170؛ المقريزي، الخطط، ج2، ص112؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص406). تعاونت الحسبة مع الشرطة في تنفيذ أوامر الضبط، ما جعلها جزءًا من المنظومة الأمنية الوقائية، تسهم في منع الجرائم قبل وقوعها، وفق مفهوم "الضبط الوقائي" في الفقه الإسلامي (الطرطوشي، سراج الملوك، ص158؛ زيدان، نظام القضاء، ص319). وقد تجاوز دور الحسبة الرقابة إلى التوجيه السلوكي والديني، مكرّسة بذلك حضور الدولة في حياة الناس اليومية، ومؤدية وظيفة مزدوجة: دينية وإدارية (د. محمد عبد الكريم الخطيب، موسوعة النظام الإسلامي، ج2، ص210؛ د. مصطفى حلمي، الحسبة في الإسلام، ص127). إن دمج الحسبة ضمن منظومة الدولة لم يكن شكليًا، بل أسهم فعليًا في ترسيخ القيم العامة، ومنع الانفلات السلوكي، وتثبيت سلطة الخليفة بوسائل تحظى بشرعية دينية ومجتمعية، مما يجعلها ركيزة من ركائز الأمن الناعم في عهد الناصر.

ثانيًا: نظام البريد واستخدامه كأداة استخبارية

تميّزت الدولة العباسية منذ مراحلها الأولى بتطوير مؤسساتها الإدارية واللوجستية، وكان من أبرز هذه المؤسسات "نظام البريد" الذي أُنشئ أساسًا لنقل الرسائل الرسمية وربط العاصمة بمختلف أطراف الدولة. غير أن هذا الجهاز الإداري، الذي ظل يؤدي دورًا تقليديًا في أغلب العهود السابقة، عرف تطورًا لافتًا ونقلة نوعية في عهد الخليفة الناصر لدين الله، إذ لم يعد مجرد وسيلة لتبادل المراسلات، بل تحوّل إلى أداة استخبارية فعالة، تُوظف لمراقبة الأقاليم، وجمع المعلومات حول أحوال الدولة، ورصد سلوك الولاة، بل واختبار ولائهم للخلافة المركزية. لقد أدرك الخليفة الناصر أن ضبط الأمن الداخلي لا يمكن أن يقوم فقط على إرسال الأوامر ومتابعة التقارير الرسمية التي يبعث بها الولاة، لأن تلك التقارير غالبًا ما كانت تصاغ بأسلوب يرضي المركز دون أن تعكس الواقع بدقة. ومن ثمّ، تطلّب الأمر بناء جهاز يُمكّن الخلافة من الإطلاع على الحقيقة في الأقاليم، من خلال شبكة من العيون والمراقبين المنتشرين بين الناس، يرفعون تقارير سرية إلى ديوان الخلافة دون علم أو تدخل من الولاة أنفسهم. وقد كان جهاز البريد، بما يتمتع به من مرونة وانتشار، هو الأداة الأمثل لهذا الدور الجديد (ابن خلدون، *المقدمة*، ص320؛ السيوطي، *تاريخ الخلفاء*، ص406) . بناءً على هذه الرؤية، بدأ الناصر بإعادة هيكلة جهاز البريد، بدءًا من اختيار رجاله بعناية بالغة. فقد أصبح رجال البريد يُنتقَون وفقًا لمعايير دقيقة، تشمل القدرة على كتمان السر، وسرعة التنقل، ودقة الملاحظة، والتمكّن من تحرير التقارير بلغة واضحة ومباشرة.

Corresponding author:

ولم تعد مهمتهم مقتصرة على نقل الرسائل، بل أصبحوا في كثير من الأحيان يُكلَّفون بمراقبة الولاة والعمال، وجمع معلومات عن سير الإدارة في الأقاليم، ورصد حال الأسواق، ومستوى رضا الناس، وانتشار الفساد، بل وحتى مراقبة النشاطات المشبوهة، كتحركات المعارضين السياسيين، أو ظهور دعوات دينية متطرفة تهدد الاستقرار (ابن الأثير، *الكامل في التاريخ*، ج10، ص174؛ المقريزي، *السلوك*، ج1، ص339).كان هؤلاء المراقبون الميدانيون يرفعون تقاريرهم إلى محطات البريد في المدن الكبرى، التي بدورها تجمع المعلومات وترسلها إلى ديوان البريد في بغداد. وهناك، تُفرز هذه التقارير وتُراجع، قبل أن تُحوّل إلى ديوان الزمام المختص بالرقابة المالية والإدارية، ثم تُعرض على الخليفة نفسه أو من ينيبه من كبار رجال الدولة. وقد لعبت هذه الدورة الاستخبارية دورًا محوريًا في صياغة كثير من القرارات الكبرى، كعزل واليٍ فاسد، أو إرسال تعزيزات أمنية إلى إقليم مهدد بالتمرد، أو اتخاذ إجراءات وقائية ضد تدهور اقتصادي في ولاية ما (القلقشندي، *صبح الأعشى*، ج4، ص221؛ د. عبد الرزاق الهلالي، *الإدارة العباسية*، ص204).ونظرًا لاتساع رقعة الدولة، قام الناصر بتطوير البنية التحتية لجهاز البريد، من خلال إنشاء محطات على طول الطرق البرية الرئيسية، وتزويدها بخيول سريعة، وأماكن مخصصة لاستراحة الرسل وتبديل الحيوانات، ومخازن لحفظ الوثائق. وكان يتم تصنيف الرسائل بحسب أهميتها، وتُرسل بعض المراسلات المشفّرة ضمن نظام بسيط للتشفير، لحماية مضمون الرسائل المرتبطة بالشؤون الأمنية أو الخطط السياسية. وقد بلغ من حرص الناصر على سرعة إيصال الرسائل أن بعض التقارير كانت تصل من أقاليم بعيدة خلال أيام معدودة، بفضل التنظيم المحكم لمحطات البريد والمناوبة السريعة للرسل (المقريزي، *الخطط*، ج2، ص124؛ د. محمد عبد الحميد الحمدي، *الاتصالات والمراسلات في العصر العباسي*، ص171). ومع مرور الوقت، صار جهاز البريد يُنظر إليه في الأقاليم بوصفه "عين الدولة"، ووسيلة الخلافة لمعرفة ما يجري في عمق المجتمع، ما دفع الولاة في بعض الأحيان إلى محاولة التقرّب من رجال البريد أو مراقبتهم بدورهم. إلا أن هذه المحاولات لم تكن ذات أثر كبير، نظرًا لطبيعة عمل الجهاز الذي اتسم بالسرية، والارتباط المباشر بالبلاط العباسي، دون أن يكون للولاة سلطة إدارية عليه. ويُعتبر هذا الاستخدام الأمني والاستخباري لجهاز البريد من أعظم إنجازات الخليفة الناصر في المجال الإداري، لأنه أسّس من خلاله بنية معلوماتية مركزية، تغنيه جزئيًا عن الاعتماد الكلي على التقارير الرسمية التي قد يشوبها التزوير أو التجميل. وبفضل هذه المعلومات الدقيقة، استطاع الناصر أن يتخذ قرارات دقيقة وفي وقت مناسب، تعكس فهمًا حقيقيًا لأحوال الدولة، وتمنحه قدرة فائقة على التدخل الاستباقي، وهو ما عزّز من مركزية القرار، وثبّت دعائم الأمن الداخلي، وساهم في مدّ نفوذ الخلافة إلى أبعد مما كانت تبلغه في العقود السابقة.

Corresponding author:

ثالثًا: الرقابة الإدارية وآليات كشف الفساد

شكّلت الرقابة الإدارية في عهد الخليفة الناصر لدين الله أحد أهم أركان مشروعه الإصلاحي الهادف إلى ضبط الحكم من الداخل، واستعادة هيبة الخلافة العباسية بعد عقود من الانفلات والفساد. فقد أدرك الناصر أن ضعف الرقابة وتراخي أدوات المحاسبة من أبرز أسباب تفكك الدولة، فتوجّه إلى بناء منظومة رقابية فعالة، تجمع بين الرقابة المكتبية والميدانية والمجتمعية، تحت إشرافه المباشر. كان ديوان الزمام في قلب هذه المنظومة، حيث أوكلت إليه مهمة مراجعة الحسابات المالية، وتدقيق تقارير الإيرادات والمصروفات الواردة من الولايات، وذلك من خلال مطابقتها مع بيانات ديوان الخراج والبريد. وقد مكّن هذا الأسلوب من كشف التلاعب في الموارد العامة بطريقة منهجية، خاصة عندما تتعارض التقارير أو تظهر فجوات في البيانات (ابن خلدون، المقدمة، ص321؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج4، ص226). وعند اكتشاف الخلل، تُحال القضايا إلى ديوان المظالم، الذي كان يُعقد دوريًا للنظر في شكاوى الفساد الإداري وسوء التصرف. وقد عُرف هذا الديوان بصرامته واستقلاليته، إذ كان يتمتع بصلاحية التحقيق، واستدعاء المسؤولين، وتطبيق العقوبات، التي قد تصل إلى العزل أو مصادرة الأموال، في حال ثبوت المخالفة (السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص408؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص153). ومن التدابير الميدانية المهمة التي اعتمدها الناصر، إرسال وحدات تفتيش سرية إلى الولايات، دون إخطار مسبق للولاة، لرصد الأداء الإداري والمالي بشكل مباشر. كانت هذه الفرق تكتب تقارير مستقلة ترفع مباشرة إلى ديوان الزمام أو إلى الخليفة، وهو ما خلق نوعًا من الحذر الدائم لدى العمال، وأجبرهم على تحسين أدائهم خشية المحاسبة الفجائية (المقريزي، السلوك، ج1، ص340؛ حسن الأمين، الخلافة العباسية، ص188). كما امتد مفهوم الرقابة إلى الجوانب السلوكية والمجتمعية، من خلال تفعيل دور الحِسبة، حيث تولى المحتسبون مراقبة الأسواق والسلوك العام، ورصد شكاوى الناس من المسؤولين. وقد خصص الخليفة أوقاتًا في المسجد لاستقبال الشكاوى، مما عزز العلاقة بين الدولة والرعية، ورسّخ صورة الحاكم العادل القريب من الناس (الطرطوشي، سراج الملوك، ص168؛ عبد الكريم زيدان، نظام القضاء، ص327). وتتميّز الرقابة الإدارية في عهد الناصر بأنها لم تكن شكلية أو انتقائية، بل نُفذت ضمن رؤية شاملة، تقوم على التحقق من المعلومات من عدة مصادر، والتعامل مع المخالفات بحزم، بغض النظر عن موقع المسؤول أو رتبته. وقد تم بالفعل عزل عدد من كبار القضاة والعمال، لا بسبب المخالفة المالية فحسب، بل أحيانًا نتيجة الشكاوى الأخلاقية أو السلوكية. لقد ساعد هذا النظام الرقابي المتداخل والمتكامل في تعزيز الثقة بأجهزة الدولة، وتقوية الانضباط في مختلف مستويات الإدارة، والحد من الفساد المنتشر في المراحل السابقة. بل إن الرقابة في عهد الناصر تجاوزت وظيفتها الإدارية إلى أن أصبحت أداة من

Corresponding author:

أدوات الأمن الداخلي، مكملة لدور الشرطة والجيش، بل أسبق منهما أحيانًا في الوقاية من التمرد والانحراف.

المبحث الرابع: أثر التدابير الأمنية على استقرار الدولة

أولًا: نجاحات النظام الأمني والإداري في فرض النظام

شهدت الدولة العباسية في عهد الخليفة الناصر لدين الله تحولًا بارزًا نحو الاستقرار، بفضل مجموعة من التدابير الأمنية والإدارية التي هدفت إلى إصلاح مؤسسات الدولة ومواجهة مظاهر الانفلات والفوضى التي سادت سابقًا (ابن الأثير، ج10، ص160؛ حسن الأمين، ص193). وقد برزت نتائج هذه السياسات أولًا في العاصمة بغداد، التي استُعادت فيها هيبة الدولة من خلال تفعيل جهاز الحسبة، وتنظيم ديوان الشرطة، وربط القضاء بالإدارة المركزية. وأسهمت هذه الإجراءات في ضبط الأسواق، والحد من الصراعات الطائفية، وتحقيق انضباط مجتمعي ملحوظ (ابن خلدون، ص323؛ المقريزي، ج2، ص120).كما كان لتطوير نظام البريد وتحويله إلى جهاز استخباراتي دور محوري في مراقبة الأقاليم. فقد وفّر هذا النظام معلومات دقيقة ومباشرة عن أداء الولاة والأوضاع العامة، ومكّن الخليفة من التدخل الفوري عند الحاجة، ما عزّز من قدرة الدولة على حفظ تماسكها (السيوطي، ص407؛ ابن الطقطقي، ص239). وفي المجال المالي، أعاد الناصر الاعتبار لديوان الزمام كجهة عليا للرقابة على بيت المال، وفرض على الولاة رفع تقارير مالية دورية تُقارن مع تقارير البريد والخراج، مما ساعد في كشف التلاعب ومحاسبة المسؤولين، وبالتالي تعزيز النزاهة المالية للدولة (ابن كثير، ج13، ص153؛ القلقشندي، ج4، ص230). أما في البُعد الاجتماعي، فقد ساهمت أجهزة الرقابة، وعلى رأسها الحسبة، في تقليص الجريمة وضبط السلوك العام، من خلال تواجد المحتسبين في الأسواق والأماكن العامة، وهو ما عزّز من حضور الدولة وهيبتها في الحياة اليومية (الطرطوشي، ص172؛ مصطفى حلمي، ص135). وقد جاءت هذه النجاحات نتيجة تنسيق دقيق بين الدواوين والمؤسسات، بإشراف مباشر من الخليفة، في إطار سياسة مركزية تستند إلى الرقابة والمساءلة. وبذلك، لم يكن النظام الأمني مجرد أداة للضبط، بل جزءًا من مشروع شامل لإعادة بناء الدولة وتعزيز حضورها السياسي والإداري في جميع أقاليم الخلافة.

ثانيًا: مظاهر القصور أو الفشل وأسبابه

على الرغم من الإنجازات البارزة التي حققها الخليفة الناصر لدين الله في إعادة هيكلة أجهزة الدولة وتعزيز الأمن، إلا أن تجربته لم تخلُ من مواطن ضعف بنيوية وعملية حدّت من فاعلية المشروع الإصلاحي. فقد أدى الإفراط في مركزية القرار إلى شلل نسبي في أداء الولاة، الذين أصبحوا يترددون في اتخاذ قرارات محلية دون الرجوع إلى بغداد، مما عرقل الاستجابة للأزمات الطارئة (ابن خلدون، ص326؛ عبد العزيز الدوري، ص214). كما أسهم توسيع شبكة العيون واستخدام البريد لأغراض

Corresponding author:

استخبارية في خلق جو من الريبة، أثّر على حرية التعبير والمبادرة، وعمّق الفجوة بين المركز والرعية (ابن الأثير، ج10، ص175؛ المقريزي، ج1، ص341). أما جهاز الحسبة، ورغم أهميته، فقد واجه انتقادات لتجاوزه صلاحياته، وتدخّله في الشأن القضائي دون تنسيق، ما أضعف هيبته وأربك المشهد الإداري (المقريزي، ج2، ص113؛ ابن الجوزي، ج12، ص89). ورغم الإجراءات الرقابية، استمر نفوذ شبكات محسوبية داخل الدواوين، مما جعل العقوبات تطال صغار الموظفين دون كبار المتنفذين، وأضعف مبدأ العدالة (السيوطي، ص409؛ الطرطوشي، ص198). كما أن التركيز على الضبط الأمني على حساب التنمية الاجتماعية والتعليمية قلّل من قدرة الدولة على معالجة الأزمات البنيوية، وأدى إلى هشاشة مؤسسية ظهرت بوضوح في أواخر عهد الناصر (مصطفى حلمي، ص143؛ حسين مؤنس، ص245). إن هذه الإشكاليات تؤكد أن الأمن وحده لا يكفي لضمان الاستقرار، بل لا بد من إصلاحات متوازنة تعيد بناء الثقة بين السلطة والمجتمع على أسس من العدل والمشاركة والشفافية.

ثالثًا: تقييم تجربة الناصر في ضوء النتائج العامة

إن تقييم تجربة الخليفة الناصر لدين الله لا يكتمل دون إدراك طبيعة السياق التاريخي الذي نشأ فيه مشروعه الإصلاحي، إذ واجه انهيارًا مؤسساتيًا وتفككًا داخليًا هدد باندثار دور الخلافة (ابن الأثير، ج10، ص180؛ حسين مؤنس، ج2، ص445). وفي ظل هذه الظروف، لم تكن إصلاحات الناصر خيارًا إداريًا، بل ضرورة وجودية لإنقاذ الكيان العباسي. وقد نجح الناصر، نسبيًا، في إعادة ضبط مؤسسات الدولة، بتنظيم الدواوين الكبرى، وتفعيل الحسبة، وتطوير البريد ليصبح جهازًا استخباريًا، ما أسهم في بسط النظام وتعزيز مركزية القرار، واحتواء التمرّدات الإقليمية (ابن خلدون، ص328؛ القلقشندي، ج4، ص230). غير أن هذه النجاحات لم تُرافق بإصلاحات شاملة، إذ طغى الطابع الأمني والرقابي على حساب التنمية الاجتماعية والثقافية، فبقي الاستقرار ظرفيًا، وسرعان ما تراجع بعد وفاته (ابن كثير، ج13، ص154؛ عبد الكريم زيدان، ص353). كما أن هيمنة البيروقراطية المركزية، وغياب مشروع فكري ومجتمعي متجدد، حال دون خلق طبقة وسطى تحمل مشروع الدولة، مما جعلها هشّة أمام الأزمات، خاصة في مواجهة الغزو المغولي (الشيال، ص305؛ السيوطي، ص410). ورغم ذلك، قدّم الناصر نموذجًا للحاكم المنضبط، الرافض للترف والمساومة، مما جعله محل تقدير المؤرخين بوصفه آخر الخلفاء العباسيين الأقوياء (ابن الطقطقي، ص251؛ شاكر مصطفى، ج2، ص198). وتبقى تجربته محاولة إصلاحية جادة لتأجيل الانهيار، وإن لم تنجح في منعه بالكامل، لكنها خلّفت إرثًا إداريًا يُمكن البناء عليه في أي مشروع إصلاحي مستقبلي يجمع بين العدل والأمن، لا الرقابة وحدها.

Corresponding author:

الخاتمة :

تُبيّن الخاتمة الآتية أبرز محاور الدراسة ونتائجها بناءً على تحليل تجربة الخليفة الناصر لدين الله في إدارة الأمن الداخلي:

- يُعدّ موضوع "التدابير الأمنية الداخلية في عهد الخليفة الناصر لدين الله" من الموضوعات الحيوية لفهم نظم الحكم العباسي في مراحله المتأخرة.
- انطلقت الدراسة من هدف إبراز الجهود الإدارية والتنظيمية التي اعتمدها الناصر لحفظ الأمن الداخلي وتعزيز مركزية الدولة.
- سعى الناصر إلى تفعيل أجهزة الدولة التقليدية وتوظيفها أمنيًا وإداريًا، ومنها ديوان البريد الذي تحوّل إلى جهاز استخباراتي، وجهاز الحسبة الذي نشط في ضبط السلوك العام.
- أظهر ديوان الزمام وديوان المظالم فعالية نسبية في كشف التجاوزات، وأسهمت هذه الأجهزة في تعزيز الانضباط الإداري .
- أثبتت الدراسة أن مركزية القرار الإداري ساعدت على ضبط بغداد والمناطق المجاورة، لكنها تسببت أحيانًا في إضعاف الاستجابة السريعة للأقاليم .
- ركزت التجربة الناصرية على الرقابة أكثر من التنمية الثقافية، مما أدّى إلى ضعف الحياة الفكرية، وتراجع مشاركة العلماء المستقلين ، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث في النقاط الآتية:
- نجحت السياسات الأمنية في تعزيز مركزية الدولة، لكنها حدّت أحيانًا من فاعلية السلطة المحلية.
- مثّلت أدوات الحسبة والبريد والرقابة الإدارية آليات فعالة لضبط الأمن، لكنها نتج عنها بعض الآثار الاجتماعية كالتوتر وفقدان الثقة.
- ساعدت آليات الرقابة المالية وديوان الزمام في محاربة الفساد، لكنها لم تكن كافية للقضاء عليه تمامًا.
- استقرار الدولة لا يتحقق بالأمن وحده، بل لا بد من توازي ذلك مع إصلاح تعليمي وفكري وثقافي.
- كانت مرحلة الناصر محاولة إصلاحية طموحة، إلا أنها بقيت محصورة ضمن حدود المركز ولم تنجح في السيطرة الكاملة على الأطراف. كانت مرحلة الناصر محاولة إصلاحية طموحة، إلا أنها بقيت محصورة ضمن حدود المركز ولم تنجح في السيطرة الكاملة على الأطراف. وعليه، يوصي البحث بإعادة دراسة التجربة العباسية من زوايا متعددة، تربط بين البنية السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، بما يوفّر رؤية شاملة لتجارب الحكم في فترات التحديات، ويُسهم في إثراء الأدبيات المعاصرة حول مفاهيم الإصلاح السياسي والإداري.

Corresponding author:

المصادر والمراجع :

أولًا: المصادر.

1. ابن الأثير، علي بن محمد الشيباني، الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 2006م.
2. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار الفكر، بيروت، 2005م.
4. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، 1999م.
5. الطرطوشي، محمد بن الوليد، سراج الملوك، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار البيارق، بيروت، ط1، 1994م.
6. القلقشندي، أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1922م.
7. المقريزي، تقي الدين، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
8. المقريزي، تقي الدين، الخطط المقريزية، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 2000م.
9. ابن الطقطقي، محمد بن علي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق: عبد الحميد العبادي، دار صادر، بيروت، 1964م.
10. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2004م.

ثانيًا: المراجع .

1. الدوري، عبد العزيز، الخلافة العباسية في العصرين السلجوقي والمغولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.
2. الشيال، جمال الدين، تاريخ الدولة العباسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1970م.
3. الزكزكي، إبراهيم يحيى، النظم الإدارية في العصر العباسي، دار المعارف، القاهرة، 1981م.
4. حلمي، مصطفى، الحسبة في الإسلام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.
5. زيدان، عبد الكريم، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 2004م.
6. عواد، شاكر محمود، الدولة العباسية في عهد الناصر لدين الله، دار الطليعة، بيروت، 2001م.
7. عبد الحليم، حسن أحمد، الرقابة الإدارية في الإسلام، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1995م.
8. محمد، فهد الرومي، التنظيم الإداري في الدولة الإسلامية، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003م.
9. مصطفى، شاكر، التاريخ العربي والإسلامي، دار الفكر، دمشق، 1996م.
10. مؤنس، حسين، التاريخ الإسلامي العام، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1993م.
11. مهنا، محمد سعيد، إدارة الدولة في الإسلام، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م.
12. نور الدين، علي حسن، النظم الإسلامية: دراسة تحليلية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005م.
13. وهبة، عبد العزيز، النظام السياسي والإداري في الإسلام، دار الفكر، دمشق، 2001م.
14. الهاشمي، عبد الله محمد، الخلافة العباسية في عهد الناصر لدين الله: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 38، جامعة بغداد، 2012م.
15. الشرقاوي، أحمد عطية، الحسبة والرقابة في الحضارة الإسلامية، دار الإيمان، المنصورة، 2011م.

Corresponding author: